المشاركون بحثوا الأوضاع الأمنية في المنطقة وأكدوا «أن أمن دول مجلس التعاون كلٌّ لا يتجزأ»

الاجتماع الأمني الخليجي الطارئ: التصدي لكل ما يستهدف أمن واستقرار دول «التعاون» ومكافحة الإرهاب

■ مضاعفة التنسيق بين دول المجلس في ضوء القبض على عدد من الخلايا المرتبطة بالحرس الثوري ■ كشف الخلايا وضبطها يعكسان كفاءة ويقظة الأجهزة الأمنية الخليجية وجاهزيتها العالية

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الإماراتي الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان ووزير الداخلية في مملكة البحرين الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله ووزير الداخلية السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز ووزير الداخلية العماني السيد حمود بن فيصل البوسعيدي ووزير الدولة للشؤون الداخلية القطري الشيخ عبدالعزيز بن فيصل بن محمد آل ثاني والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي

الرياض ـ كونا: ترأس النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف وفد دولة الكويت المشارك في الاجتماع الطارئ للمسؤولين المعنيين بالشأن الأمني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة.

وقالت وزارة الداخلية، في بيان صحافي، ان الاجتماع عقد برئاسة وزير الداخلية في مملكة البحرين الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله، وبمشاركة الأمين العام لدول مجلس التعاون جاسم البديوي.

وأفادت «الداخلية» بأن الاجتماع بحث الأوضاع الأمنية في المنطقة جراء الأحداث الجارية وسبل تعزيز التنسيق والتعاون الأمني الخليجي المشترك لمعالجة التحديات التي نتجت عن الاعتداءات التي تعرضت لها دول المجلس، مبينة أن المجتمعين أكدوا «أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ».

وشدد المجتمعون وفق البيان على أهمية مضاعفة التنسيق بين وزارات الداخلية والجهات المعنية في دول المجلس، وذلك في ضوء القبض على عدد من الخلايا المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، مؤكدين ضرورة التصدي لكل ما يستهدف أمن واستقرار دول المجلس ومواجهة تداعيات وتطورات الأحداث الجارية ومكافحة جميع أنواع الإرهاب.

وأشادوا بالجهود الكبيرة والقيمة التي قامت بها الأجهزة الأمنية بدول الخليج في كشف وضبط هذه الخلايا، معتبرين أن ما تحقق يعكس كفاءة ويقظة الأجهزة الأمنية الخليجية وجاهزيتها العالية في حماية أمن واستقرار دول المجلس والتصدي لكل ما يهدد سلامة مجتمعاتها.

وأعرب المجتمعون عن خالص التعازي والمواساة لأسر الشهداء، رحمهم الله، الذين ارتقوا جراء العمليات العدوانية التي تعرضت لها دول المجلس، سائلين المولى عز وجل أن يمن بالشفاء العاجل للمصابين. بدوره، قال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي إن وزراء الداخلية بدول المجلس بحثوا خلال اجتماعهم الطارئ بالرياض الأوضاع الأمنية في المنطقة جراء الأحداث الجارية.

وأضاف البديوي، في بيان، أن الوزراء ناقشوا خلال الاجتماع سبل تعزيز التنسيق والتعاون الأمني الخليجي المشترك لمعالجة التحديات التي نتجت عن الاعتداءات التي تعرضت لها دول المجلس، مؤكدين أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ. ونقل البديوي عن الوزراء تشديدهم كذلك على أهمية مضاعفة التنسيق بين وزارات الداخلية والجهات المعنية في دول المجلس في ضوء القبض على عدد من الخلايا المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني والتصدي لكل ما يستهدف أمن دول المجلس واستقرارها ومواجهة تداعيات وتطورات الأحداث الجارية ومكافحة جميع أنواع الإرهاب.

مركز الطوارئ الخليجي: تعزيز الجاهزية المشتركة ورفع كفاءة الاستجابة

كونا: أعلن مركز مجلس التعاون الخليجي لإدارة حالات الطوارئ مواصلة تطوير قدراته الفنية والتشغيلية بما يسهم في تعزيز الجاهزية الخليجية المشتركة ورفع كفاءة الاستجابة والتنسيق، مؤكدا الحرص على توطيد التعاون وتبادل الخبرات بما يخدم أمن وسلامة دول مجلس التعاون.

جاء ذلك في بيان اصدره رئيس المركز العميد حقوقي د.راشد المري عقب استقباله سفير سلطنة عُمان لدى دولة الكويت د.صالح الخروصي للاطلاع على مهام المركز واختصاصاته، ودوره في دعم منظومة العمل الخليجي المشترك في مجالات إدارة الطوارئ والأزمات. وذكر البيان أن الخروصي اطلع خلال الزيارة على غرفة العمليات المركزية وآليات المتابعة والرصد والتحليل، إضافة إلى أنظمة الإنذار المبكر والتنسيق المشترك بين دول المجلس، إلى جانب أبرز المشاريع والمبادرات الخليجية الهادفة إلى رفع مستويات الجاهزية والاستعداد لمختلف المخاطر والطوارئ.

كما استمع إلى شرح حول جهود المركز في تعزيز تبادل المعلومات والبيانات الفنية بين الجهات المختصة بدول المجلس ودعم التكامل والتنسيق الخليجي في مجالات الاستجابة للطوارئ وإدارة الأزمات.

وكيل الحرس بحث مع السفير الياباني التعاون العسكري

وكيل الحرس الوطني الفريق الركن حمد البرجس مستقبلا السفير الياباني موكاي كينيتشيرو

استقبل وكيل الحرس الوطني الفريق الركن حمد البرجس، في مكتبه بالرئاسة العامة للحرس الوطني سفير دولة اليابان الصديقة لدى الكويت، موكاي كينيتشيرو.

ورحب الوكيل بالسفير الياباني، ونقل له تحيات قيادة الحرس الوطني.

وتم خلال اللقاء بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز سبل التعاون في المجالات العسكرية والأمنية.

يهدف إلى بناء مجتمع تسوده العدالة والتماسك الأسري.. ويقوم على محاور منها تطوير التشريعات والتحول الرقمي والتوعية والإصلاح والتأهيل والحوكمة والكفاءة المهنية

برنامج «حماية الأسرة»: 83 مبادرة من 12 جهة حكومية

■ منظومة تشريعية حديثة وبنية مؤسسية رقمية متكاملة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي ■ تطوير حزمة تشريعية مترابطة لسد الثغرات القانونية في شؤون الأسرة تواكب المواثيق الدولية

كونا: انطلاقا من التزام دولة الكويت بحماية الأسرة بوصفها نواة المجتمع وصون حقوق الطفل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي ومواءمة التشريعات الوطنية مع أفضل الممارسات الدولية، أطلقت الحكومة برنامجها الوطني لحماية الأسرة 2026ـ2029 بوصفه خطة استراتيجية متكاملة يتولى تنفيذها جهات حكومية متعددة.

ويحمل البرنامج رؤية حكومية نحو مجتمع كويتي تسوده العدالة والتماسك الأسري تصان فيه حقوق الأسرة بمنظومة تشريعية حديثة وبنية مؤسسية رقمية متكاملة تتضافر فيه الجهود الحكومية والمجتمعية والأهلية على الوقاية والحماية والتأهيل بما يحقق الاستقرار الاجتماعي ويرسخ التزام الدولة بمواثيقها الدولية.

وتسعى الحكومة عبر البرنامج إلى بناء منظومة وطنية شاملة ومتعددة القطاعات لحماية الأسرة تقوم على تحديث التشريعات وتمكين العدالة الرقمية وتعزيز الوقاية المجتمعية وتفعيل التأهيل وإعادة الدمج وإرساء الحوكمة والكفاءة المهنية واعتماد البيانات أساسا لتطوير السياسات.

ووضعت الحكومة أهدافا استراتيجية للبرنامج منها تطوير حزمة تشريعية مترابطة تسد الثغرات القانونية في شؤون الأسرة وتواكب الالتزامات والمواثيق الدولية، إضافة إلى بناء منظومة رقمية موحدة تيسر التقاضي والتوثيق والاستشارات والرؤية عن بعد وتسرع الوصول إلى العدالة الأسرية.

وشارك المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بخمس مبادرات مدرجة في البرنامج شملت إعداد خطة استراتيجية شاملة لتوحيد جهود كل مؤسسات الدولة المعنية بشؤون الأسرة وتدشين منصة إلكترونية مركزية موحدة لاستقبال الشكاوى وتنظيم الإحالات، إضافة إلى إنشاء مركز وطني لرصد ودراسة البيانات ذات الصلة واعتماد إجراءات داعمة للأسرة في بيئات العمل الحكومية، فضلا عن الاستفادة من المؤثرين في التعريف بالبرنامج وأهدافه عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

كما شاركت وزارة الشؤون الاجتماعية في البرنامج بعدد تسع مبادرات تمثلت في تطوير البرامج التأهيلية بدور رعاية الأحداث وإطلاق برامج إعادة الدمج الاجتماعي للأحداث وتعزيز برامج الدعم الاجتماعي والنفسي للمطلقات والأرامل وتحسين نظام الحضانة العائلية والرعاية الأسرية البديلة إلى جانب النهوض بخدمات رعاية المسنين وتفعيل برامج دمجهم الأسري والمجتمعي.

وضمن المبادرات التي شاركت بها وزارة الشؤون تكليف باحثين اجتماعيين لدراسة ملفات الحضانة ومتابعة أوضاع المحضونين وتنظيم مشاركة جمعيات النفع العام في البرنامج وإقامة أنشطة توعوية في الحدائق العامة تعنى بمعالجة الظواهر السلوكية السلبية وترسيخ القيم الإيجابية لدى الأسرة إضافة إلى تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ورفع كفاءتهم المهنية لضمان جودة الخدمات الموجهة لحماية الأسرة.

كذلك شاركت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بـ 5 مبادرات تضمنت تعميم تجربة مبادرة (شركاء لتوظيفهم) للأشخاص ذوي الإعاقة برعاية حكومية وتعاون القطاع الخاص وتفعيل مكاتب خدمة الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مؤسسات الدولة وتأهيل أسر الأشخاص ذوي الإعاقة عبر تزويدها بالمعرفة والمهارات والدعم اللازم لتمكينها من التعامل الصحيح معهم واعتماد لغة الإشارة كلغة رسمية مساندة بدولة الكويت والتوعية المجتمعية بحقوق ذوي الإعاقة.

وشاركت وزارة العدل في البرنامج بـ 24 مبادرة منها مراجعة وتطوير التشريعات المنظمة لشؤون الأسرة وقانون تنظيم إجراءات دعاوى النسب وتصحيح الأسماء وقانون محكمة الأسرة وقانون الأحوال الشخصية وقانون الحماية من العنف الأسري وقانون حقوق الطفل وقانون الأحداث وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وشملت المبادرات التي شاركت بها وزارة العدل إعداد دليل إرشادي ومرجع مهني موحد وضبط معايير اعتماد الخبراء في الشأن الأسري وتنظيم شروط مزاولة مهنة الإرشاد والتوجيه الأسري إلى جانب عقد برامج تدريبية متخصصة لرفع كفاءة الموظفين.

ومن المبادرات المدرجة التي شاركت بها وزارة العدل اعتماد برامج تدريبية إلزامية للمقبلين على الزواج وتصميم منظومة إرشاد زواجي متخصصة بحالات النزاع وتقديم جلسات توجيه وإرشاد أسري قبل تنفيذ أحكام رؤية المحضون وعقد برامج وندوات توجيه أسري في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

وجاء ضمن مبادرات «العدل» تطوير البنية التحتية لمراكز الرؤية وإنشاء مبان نموذجية للأطفال وأسرهم وتشييد مجمع متكامل لمحكمة الأسرة يجمع كافة الإدارات والجهات الحكومية إلى جانب إعداد استبيانات وطنية رقمية لدعم البحث والتقييم في شؤون الأسرة واستطلاع آراء المتقاضين في محكمة الأسرة واستبيان ملاحظات مراجعي مراكز الرؤية وتقييم تجربة المستفيدين من خدمات الاستشارات الأسرية وإجراء دراسة استقصائية تستهدف الشباب المقبلين على الزواج حول الوعي بالحقوق والواجبات.

وشاركت وزارة التربية في البرنامج بعدد سبع مبادرات شملت تحديث المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمية بإدراج محتوى متخصص في شؤون الأسرة ورصد وتحليل المؤشرات السلوكية للطلبة وتمكين الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في المدارس من أداء دورهم الوقائي والعلاجي على الوجه الأمثل.

وشاركت وزارة التعليم العالي في البرنامج بأربع مبادرات هي إدراج موضوعات الأسرة ضمن المقررات الإلزامية بجامعة الكويت وتوجيه برامج مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر نحو تعزيز الوعي الأسري والمجتمعي إلى جانب دعم البحث العلمي في مجالات الأسرة وإعادة تفعيل مكاتب الاستشارات الجامعية لتصميم وطرح برامج حماية الأسرة.

كما شاركت وزارة الإعلام بـ 4 مبادرات تضمنت إطلاق حملة وطنية إعلامية للتعريف بالبرنامج وأهدافه وخدماته إضافة إلى إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية ورقمية تعنى بقضايا الأسرة والإخراج الإعلامي لبرامج تأهيل المقبلين على الزواج والتعاون مع الحسابات الإخبارية الإلكترونية المرخصة لنشر رسائل البرنامج.

وشاركت وزارة الدولة لشؤون الشباب بست مبادرات شملت التعاون مع الجهات المختصة في تنفيذ برامج الوقاية من الانحراف السلوكي وإعادة تفعيل مراكز الشباب لاستثمار طاقاتهم وصقل مواهبهم إضافة إلى إطلاق برامج وورش عمل وأنشطة شبابية حول القيم الأسرية والتماسك المجتمعي.

وضمن المبادرات التي شاركت بها وزارة الدولة لشؤون الشباب إطلاق برنامج يستهدف بناء وتنمية المهارات القيادية والمجتمعية لدى الشباب وتصميم برنامج متخصص لاكتشاف ورعاية المواهب الشبابية إلى جانب إنشاء مسار متكامل للدعم النفسي والاجتماعي يتاح للشباب عند الحاجة بالتنسيق مع الجهات المختصة.

كما شاركت وزارة الشؤون الإسلامية بعدد خمس مبادرات تضمنت تخصيص خطبة جمعة شهريا لموضوعات الأسرة وعقد محاضرات وندوات دينية في المساجد تتناول موضوعات التربية الأسرية والإصلاح بين الزوجين وحقوق الطفل في الشريعة الإسلامية وتنفيذ برامج توعوية ووقائية تستهدف طلبة المدارس لتعزيز القيم الأسرية. وشاركت وزارة الصحة في البرنامج بعدد 5 مبادرات تمثلت بإنشاء عيادات للصحة النفسية وتقديم الإرشاد الأسري وتحديث منصة الوزارة الإلكترونية بمنظومة صحية متكاملة لخدمات الأسرة وإطلاق خدمات رقمية للدعم النفسي والتثقيف الصحي.

وضمن المبادرات التي شاركت بها الوزارة اعتماد بروتوكولات موحدة للكشف والإبلاغ عن حالات الإساءة الجسدية والنفسية للطفل على مستوى المنشآت الصحية كافة، إضافة إلى دمج أساليب الطب التقليدي والتكميلي المعتمدة ضمن الخطط العلاجية لضحايا العنف الأسري.

كما شاركت وزارة الداخلية بعدد 5 مبادرات تضمنت دراسة إمكانية توحيد اختصاصات شرطة الأحداث والشرطة المجتمعية ودمجهما في جهاز أمني متخصص واحد تحت مسمى شرطة حماية الأسرة وتنظيم برامج تأهيلية وتدريبية لمنتسبي الأجهزة الأمنية تتناول بروتوكولات التعامل المهني والإنساني مع الأطفال.

وضمن المبادرات التي شاركت بها الوزارة تدريب الكوادر الأمنية على التعامل المهني مع قضايا العنف الأسري والأحداث، فضلا عن تطوير آلية مؤسسية للتعامل مع البلاغات الأسرية وتعزيز التنسيق مع الوزارات المعنية بشأن الحالات الأسرية المعقدة.

وشاركت وزارة الخارجية بأربع مبادرات هي التحقق من انسجام البرنامج مع الاتفاقيات والتوصيات الدولية ذات الصلة وإدراج البرنامج ونتائجه في التقارير الدولية الدورية الخاصة بدولة الكويت وإبراز البرنامج كنموذج وطني في المحافل الدولية ومتابعة الملاحظات الدولية لقضايا الأسرة ومعالجتها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

التفاصيل الكاملة على موقع «الأنباء» الإلكتروني
www.alanba.com.kw